سياسة المساواة القائمة على النوع الاجتماعي

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية

I. المقدمة

يُعتبر مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية "مركز تطوير" من أكبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ويتميز بتخصص فريد يتيح له لعب دور حيوي في تعزيز المساواة بين الجنسين داخل المجتمع المدني الفلسطيني. فمن خلال إدماج منظور المساواة القائمة على النوع الاجتماعي في برامجه وسياساته وشراكاته، يستطيع المركز التأثير في شبكة واسعة من المؤسسات المحلية لإعطاء الأولوية لتمكين المرأة وإدماجها. حيث يسمح الوضع الاستراتيجي للمركز بقيادة تغيير ممنهج وضمان أن تصبح المساواة بين الجنسين محورًا أساسيًا في جميع التدخلات التي يدعمها.

يدرك مركز تطوير أن عدم المساواة في فلسطين ناتج عن عوائق هيكلية ومؤسساتية وعملية، مثل الاحتلال طويل الأمد، والنظام الأبوي، والأعراف الاجتماعية التمييزية، والفجوات في السياسات، وضعف سيادة القانون، والتي في مجملها ساهمت في خلق فجوات بين الرجال والنساء وأوجه متعددة لعدم المساواة، مثل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

يلتزم مركز تطوير باتباع منهجية مترابطة ومنسقة لتعزيز المساواة ولإدماج النوع الاجتماعي. وتنص هذه السياسة بوضوح على عزم مركز تطوير تعزيز المساواة، ومعالجة المسائل التي تحول دون تحقيق المساواة في الحقوق للجميع، وضمان العدالة الاجتماعية، وتعزيز حياة خالية من العنف للفلسطينيين والفلسطينيات.

يهدف مركز تطوير من خلال هذه السياسة إلى تعزيز التزامه بالمساواة بين الجنسين، حيث توفر هذه السياسة توجيهات واضحة لفريق العمل وللمؤسسات الشريكة للنهوض بالمساواة وتعزيزها استراتيجيًا في البرامج والإجراءات والأنظمة والأدوار وأنظمة المساءلة والمحاسبة. وعليه، يسعى المركز من خلال هذه السياسة إلى ضمان ترسيخ المساواة بين الجنسين في هيكله التنظيمي وإجراءاته والأثر العام الذي تتركه تدخلاته.

II. بيان السياسة

بموجب هذه السياسة، يتطلع مركز تطوير إلى مجتمع فلسطيني عادل يتمتع فيه النساء والرجال والفتيان والفتيات بحقوق وفرص متساوية. يطمح المركز إلى بناء مجتمع فلسطيني يشارك فيه الجميع بفعالية في عملية اتخاذ القرار، ويتمتع الجميع بتمثيل حقيقي في جميع جوانب الحياة، ويحصل الجميع على الخدمات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية بشكل متساوٍ.

لتحقيق هذا التغيير، يلتزم مركز تطوير بالمساهمة في الجهود الوطنية التي تهدف إلى تحدي عدم المساواة القائم على النوع الاجتماعي على مختلف المستويات لتعزيز العدالة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات. نسعى إلى تغيير علاقات القوة لتعزيز العدالة بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات، وضمان أن تدعم الممارسات التشريعية والمؤسساتية المساواة والإنصاف بين الجنسين، وأن يتمتع الجميع بوصول عادل إلى الحقوق والموارد والتمتع بها. ولهذا الغرض، يلتزم مركز تطوير بدعم مؤسسات المجتمع المدني والشركاء والتعاون معهم من خلال توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدفع عجلة التغيير المستدام نحو مجتمع فلسطيني عادل.

III. المبادئ الأساسية

تستند هذه السياسة إلى المبادئ الأساسية التي تعكس معتقدات مركز تطوير

IV. إجراءات التنفيذ

تلتزم هذه السياسة بنهج مترابط ومنسق لتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج قضايا النوع الاجتماعي، وتحدد صراحةً التزام مركز تطوير بتعزيز المساواة من خلال ما يلي:

إدارة دورة حياة المشاريع

تصميم وتخطيط المشاريع: سيقوم مركز تطوير بإدماج التحليل التشاركي للنوع الاجتماعي وعلاقات القوة. يجب أن يتناول هذا التحليل الأدوار والعلاقات الاجتماعية للكشف عن كيفية توزيع السلطة والموارد وتأثرها بالهياكل الاجتماعية المتداخلة مثل العمر والطبقة الاجتماعية والإعاقة والموقع الجغرافي. ويتعين أن تُستخدم نتائج هذا التحليل في بناء نظرية التغيير للمشروع، التي ستدمج تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع مستويات المشروع، بما في ذلك مخرجاته.

لا تقتصر نظرية التغيير التي تعزز المساواة بين الجنسين على إدماج النوع الاجتماعي على مستوى النتائج فحسب، بل تشمل أيضًا تدخلات محددة تهدف إلى ضمان حصول النساء على حقوق متساوية والوصول العادل إلى الموارد والسلطة.

تنفيذ المشاريع: لا يقوم مركز تطوير بتنفيذ المشاريع بشكل مباشر، بل يتم ذلك عبر المؤسسات الشريكة. مع ذلك، سيضمن المركز أن تكون المساواة بين الجنسين جزءًا لا يتجزأ من مشاريع الشركاء، وأن تساهم تدخلاتهم في معالجة أوجه عدم المساواة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الرصد والتقييم: سيدمج مركز تطوير مبادئ المساواة بين الجنسين في جميع جوانب وثائق وأدوات الرصد والتقييم الخاصة بالمشاريع. بناءً على ذلك، سيحدد مركز تطوير مؤشرات تعزز المساواة بين الجنسين، ويطور أدوات لجمع البيانات لرصد تجارب النساء والرجال على حد سواء. كما سيعتمد أساليب رصد شاملة وتشاركية تعزز التعلم بشأن المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم المركز بتقييم الآثار المختلفة للمشاريع على الرجال والنساء، وعلاقات القوة بينهما.

أمثلة على ادوات الرصد التي تعزز المساواة بين الجنسين:

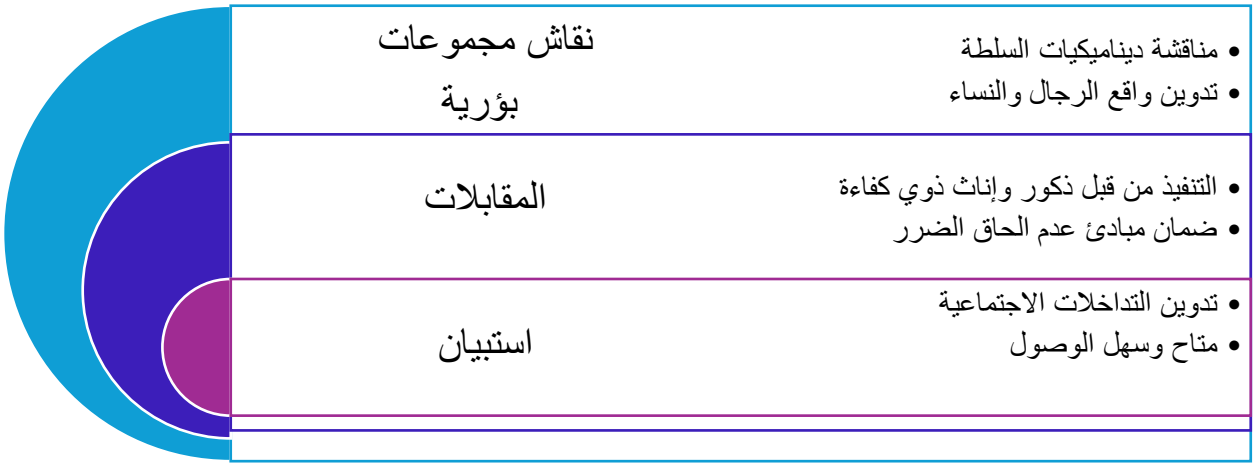

تحليل المخاطر : سيعمل مركز تطوير المؤسسات على تحديد المخاطر المرتبطة بردود الفعل العكسية والتعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي طوال دورة حياة المشروع. كما سيتبنى آليات لتقليل هذه المخاطر، واتخاذ إجراءات مدروسة لحماية الأفراد، وضمان اعتماد نهج "عدم الحاق الضرار"، والتخفيف من أي عواقب غير مقصودة.

.

أثناء الأزمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، سيعمل مركز تطوير المؤسسات على ضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر تهميشًا، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

الاتصالات الخارجية

يجب أن تحترم وتتبنى جميع المنشورات والمنتجات ومواد الاتصال والتواصل التزام مركز تطوير المساواة بين الجنسين. يشمل ذلك استخدام أدوات اتصال وتواصل تحترم الكرامة، وتكون شاملة للغة ومصطلحات النوع الاجتماعي ، وغير متحيزة، وموثوقة، سواء في أدوات التواصل المكتوبة أو المسموعة أو المرئية. سيعمل مركز تطوير على مكافحة التحيز، والقوالب النمطية، والمعايير الضارة، خصوصًا تلك المبنية على النوع الاجتماعي.

الشراكات

سيقوم مركز تطوير بتقييم مدى التزام المؤسسات الشريكة بالمساواة بين الجنسين واستعدادها للتعاون في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم مركز تطوير بتعزيز قدرات المؤسسات الشريكة لمعالجة أوجه عدم المساواة عند الحاجة. كما يهدف مركز تطوير إلى إقامة شراكات والتعاون مع المنظمات، والشبكات الأهلية، والهيئات الحكومية التي تركز في عملها على تعزيز المساواة بين الجنسين لدعم الجهود الوطنية في معالجة هذه القضايا.

مجالات تقييم قدرات الشركاء لتعزيز المساواة بين الجنسين:

البيئة الداخلية والسياسات ذات الصلة

يؤكد مركز تطوير التزامه، إدارةً ومجلس إدارة، بتعزيز المساواة بين الجنسين واعتماد نهج إداري حساس للنوع الاجتماعي مع موظفيه/ موظفاته، وذلك من كالآتي :

- يكرّس مركز جهوده لزيادة الوعي وتعزيز مهارات موظفيه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما يهدف المركز إلى مأسسة الخبرات اللازمة لمعالجة أوجه عدم المساواة.

- يعتبر مركز تطوير أن التمييز القائم على النوع الاجتماعي غير مقبول نهائيا، ويلتزم بتوفير فرص متساوية وشفافة وتنافسية لجميع المتقدمين والمتقدمات للوظائف. خلال عملية التوظيف، ويقوم المركز بتقييم قدرات المتقدمين والمتقدمات بخصوص قضايا النوع الاجتماعي لضمان توافق القدرات والفهم مع رؤية المركز، مع تقديم الدعم اللازم عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، سيعكس الوصف الوظيفي وتقييم الأداء للموظفين والموظفات التزام المركز المساواة بين الجنسين.

- يلتزم مركز تطوير بتعزيز بيئة عمل مراعية للنوع الاجتماعي، حيث يمكن لكل من الرجال والنساء النمو والتطور والاستفادة من الفرص المتساوية.

- يتعهد مركز تطوير بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في جميع السياسات والإجراءات الداخلية، بما في ذلك مدونة السلوك. كما يضمن مركز تطوير التنفيذ الفعّال للتدابير الحالية لمنع جميع أشكال التحرش والاستغلال والاعتداء الجنسي والتصدي لها. يشمل ذلك تعزيز وعي الموظفين والموظفات وتدريبهم/هن على هذه السياسات، بالإضافة إلى ضمان وجود أنظمة فعّالة لتقييم المخاطر المرتبطة بالتحرش والاستغلال والاعتداء الجنسي، والتخفيف من حدتها وإدارتها.

- يلتزم مركز تطوير بتجنيد وتخصيص الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة للوفاء بالتزاماته تجاه المساواة بين الجنسين.

V. دخول السياسة حيز النفاذ ومراجعتها

تدخل هذه السياسة حيز النفاذ فور اعتمادها من قبل مجلس إدارة مركز تطوير. وتبقى سارية المفعول حتى يتم تعديلها أو استبدالها من قبل مجلس الإدارة.

يدرك مركز تطوير أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المستويين المؤسسي والبرامجي هو التزام طويل الأمد ومستدام. ويشمل ذلك متابعة التقدم المحرز والإبلاغ عنه سنوياً. كما يدرك مركز تطوير بأن المناهج المتعلقة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تتطور مع مرور الوقت. وسيتم مراجعة وتحديث هذه السياسة بشكل دوري وبقرار من مجلس إدارة مركز تطوير، حسبما يراه مناسباً وضرورياً.

VI. المرفقات

المرفق الأول

التعاريف الرئيسية

النوع الاجتماعي: يشير إلى الادوار والهويات المرتبطة بكونك ذكرًا وأنثى والعلاقات بين النساء والرجال والفتيات والفتيان، وكذلك العلاقات بين النساء وتلك القائمة بين الرجال. هذه الادوار والهويات والعلاقات مبنية اجتماعيًا ويتم تعلمها من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وهي محددة السياق والزمن وقابلة للتغيير. يحدد النوع الاجتماعي ما هو متوقع ومسموح به ومُقدّر في المرأة أو الرجل في سياق معين. في معظم المجتمعات، هناك اختلافات وأوجه عدم مساواة بين المرأة والرجل في المسؤوليات المسندة والأنشطة التي يتم الاضطلاع بها والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، فضلاً عن فرص اتخاذ القرار. ويعتبر النوع الاجتماعي جزء من السياق الاجتماعي والثقافي الأوسع. تشمل المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي والثقافي الطبقة والعرق ومستوى الفقر والمجموعة العرقية والعمر.

المساواة بين الجنسين / المساواة القائمة على النوع الاجتماعي: تشير إلى المساواة في الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء والرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة أن النساء والرجال سيصبحون متساوين جسمانيا، بل تعني أن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لن تعتمد على ما إذا كانوا قد ولدوا ذكوراً أو إناثاً. وتعني المساواة بين الجنسين أن تؤخذ مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال في الاعتبار، مع الاعتراف بتنوع الفئات المختلفة من النساء والرجال. فالمساواة بين الجنسين ليست قضية خاصة بالمرأة فقط بل يجب أن تهم الرجال والنساء على حد سواء وأن تشركهم بشكل كامل. ويُنظر إلى المساواة بين المرأة والرجل على أنها قضية حقوق إنسان وشرط مسبق للتنمية المستدامة التي تركز على الناس ومؤشر لها.

إدماج النوع الاجتماعي: استراتيجية تهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء عن طريق أخذ قضايا المساواة بين الجنسين في الاعتبار وبناء القدرات والمحاسبة في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في كل الأنشطة والسياسات المتعلقة بمؤسسة ما (بما في ذلك تطوير وتطبيق البرامج والسياسات، والدعوة، والثقافة المؤسسية وتخصيص الموارد)، ومن ثم المساهمة في تعميق التغيير في المنظمة.

المرفق الثاني

بالإشارة إلى المبادئ الأساسية، يرد أدناه شرح للمقصود بكل مبدأ:

- **الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان** :تعتبر المساواة بين الجنسين حقًا عالميًا من حقوق الإنسان، ومن الضروري دائمًا الاعتراف بالحقوق الأساسية لكل فرد ودعمها.
- **التوافق مع التطلعات الوطنية** :تستند الالتزامات الوطنية وخطط التنمية إلى رؤية مجتمع يعزز المساواة والشمولية والعدالة بين جميع الفئات الاجتماعية. تنعكس هذه التطلعات في استراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.
- **المساواة والعدالة الاجتماعية** :يؤدي عدم المساواة والظلم الاجتماعي إلى تفاقم ضعف الفئات المهمشة، خاصة النساء والفتيات. ويحد ذلك من قدرتهن على المساهمة بشكل مجدٍ في التنمية والتطور على المستوى الوطني. تخلق هذه الفوارق انقسامات اجتماعية واقتصادية تقوض الجهود الجماعية لبناء دولة فلسطينية متماسكة وقادرة على مواجهة فعالة للتحديات المستمرة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي.
- **المساواة والنزاهة والشفافية في مكان العمل** :تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مكان العمل، التي قد تضر بأي من الجنسين، وتعزيز الشفافية، وضمان المساءلة والحكم الرشيد، وتسهيل المشاركة المتساوية للنساء والرجال في جميع التدخلات والحوكمة والإدارة.